قالت العرب

ها أنت تخرج من جلال الموت متشحا / باغنية الصخور الشم / ترجع للصدى / قال الذين نحبهم / ياليتنا كنا فما كنا اذن / فى موضع السيف التجأنا للندى / حتى تفتت حلمنا فى ذائب الذكرى / وغرغر بالنشيج المر من اعراقنا / دمنا الموزع فى المدى

المشهد

العدد 313 السنة الحادية عشرة- الاثنين 11 أبريل 2022م - 10 رمضان 1443هـ

الدين الخارجى يقترب من 140 مليار دولار والمحلى 5 تريليونات جنيه

لماذا نلجأ إلى صندوق النقد للاقتراض مجدداً؟

يثير اعلان تقدم الحكومة إلى صندوق النقد الدولى للحصول على قرض جديد العديد من علامات الاستفهام فى ظل ارتفاع غير مسبوق للدين العام للبلاد بشقيه الخارجى الذى يقترب من ١٤٠ مليار دولار والمحلى الذى يقترب من ٥ تريليونات جنيه. ويعد المسعى هو الثانى بعد أول قرض حصلت عليه عام ٢٠١٦ بقيمة ١٢ مليار دولار وبدأت بموجبه برنامج الاصلاح الاقتصادي. وشهدت الفترة الأخيرة، اعلان كل من السعودية والامارات وقطر عن تقديم ودائع واستثمارات دولارية لمصر فى محاولة لدعم الاقتصاد المصرى فى خضم الأزمات العالمية الحالية، وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية التى تسببت فى هروب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من الأسواق الناشئة، ومنها مصر التى شهدت خروج ما لايقل عن ١٥ مليار دولار من الاستثمارات التى تسمى بـ» الأموال الساخنة» حسب بعض التقارير. هل أصبح الدين الخارجى لمصر مصدر قلق حقيقي؟ ولماذا تلجأ مصر للاقتراض من جديد من صندوق النقد الدولى ومؤسسات دولية أخرى؟ ولماذا اصدار سندات سيادية واخرى متنوعة؟ وهل هناك مخاطر من ارتفاع حجم الدين العام على البلاد؟

خبراء يجيبون على سؤال « المشهد »

خالد الشافعي: القرض الجديد يستهدف تمويل عجز الموازنة جراء موجة التضخم العالمية

جون لوكا: لا مخاوف من الاقتراض لكن الأهم ضمان اقامة مشاريع انتاجية تغطى قيمة القرض

أسامة زرعي: الدين الخارجى لا يزال فى الحدود الآمنة رغم التداعيات السلبية للأزمات العالمية

محمد عبدالهادي: الحكومة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء عجز الموازنة والمحافظة على الاحتياطي

محمد عطا: مصر تسدد ديونها على فترات زمنية طويلة بمعدلات فائدة منخفضة

أشرف غراب: الوضع فى مصر مستقر ولا يزال الإقتراض فى الحدود الأمنة طبقا للمؤشرات الدولية

خالد اسماعيل: خطة حكومية لسداد الدين الخارجى لعشر سنوات قادمة

حاجة ملحة للاستدانة

يرى خالد الشافعى الخبير الاقتصادي، أن أغلب دول العالم لديها مديونيات بما فى ذلك أمريكا والصين واليابان بإعتبار أن الاقتراض جزء من منظومة بناء الاقتصاد، ومن خلال ترتيب دول العالم من حيث حجم الاستدانة، نجد أن الدول الكبرى هى صاحبة القطاع الأكبر من الديون، وذلك لأن الدين مرتبط بحجم الاقتصاد، وكلما كان الاقتصاد أكبر ولديه القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية، كلما كان حجم الدين مرتفعا.

وبالنسبة لحالة مصر، فإن حجم الدين الخارجى يقدر بنحو ١٤٠ مليار دولار، وهو حجم دين آمن فى ظل استمرار تدفق العملة الصعبة فى شرايين الاقتصاد، لذلك ليس هناك تخوف من اللجوء إلى قرض جديد لتمويل الفجوة الكبيرة التى ظهرت فى الموازنة نتيجة موجة التضخم العالمية.

ويضيف: "عند الحديث عن الاقتراض الخارجى علينا النظر فى عجز الموازنة العامة والذي وصل إلى مستوى يقتضى الاقتراض بسبب ارتفاع السلع عالميا، فى وقت تعتبر مصر دولة مستوردة، لذلك هناك حاجة ملحة إلى الاستدانة الخارجية لسد العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة".

لكن المشكلة لدينا فى الدين العام الذى كان قد وصل فى مرحلة من المراحل إلى ١٠٨٪ من إجمالى الناتج المحلى وهبط إلى ٧٨٪ وهو ما يعنى تراجع نصيب الفرد من الدين سواء كان داخلياً أو خارجياً، ومن وجهة نظرى فإن الدين العام غير مقلق، إذ لا يزال فى الحدود الآمنة، والفيصل هو الإجراءات المتبعة فى عملية جدولة الديون وسدادها.

ويتابع الشافعى أن قروض مصر متنوعة، لكن الجزء الأكبر منها طويل الأجل، وسددت البلاد أكثر من ١٥ مليار دولار العام ٢٠٢٠ و ١٢ مليار دولار خلال ٢٠٢١، ويمثل الدين الخارجى قروض الحكومة من مؤسسات خارجية ومؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولى.

وبنظرة تحليلية إلى بيانات البنك المركزى نجد أن الدين الخارجى لمصر بلغ ١٣٧,٤ مليار دولار فى الربع الأول لعام ٢٢/٢١ مقابل ١٣٧,٨٥ مليار دولار فى نهاية الربع الرابع لعام ٢١/٢٠ بتراجع قدره ٤٣٥ مليون دولار، وفى نهاية العام المالى الماضى نجد أن الديون الخارجية الطويلة الأجل بلغت ١٢٤,١ مليار دولار مقابل ١٣,٧ مليار دولار للدين الخارجى قصير الأجل، وفى المقابل يتجاوز حجم الدين المحلى ٥ تريليونات جنيه، ويرجع السبب الرئيسى فى زيادة الدين إلى الزيادة المستمرة فى عجز الموازنة العامة للدولة.

ويتابع أن مصر ملتزمة بسداد استحقاقات الدين فى مواعيدها رغم صعوبة الفترة الماضية، وهو ما يؤكد الكفاءة فى إدارة ملف الديون الخارجية، إذ توجد خطة لسداد الدين الخارجى لعشر سنوات قادمة معدة من الحكومة والبنك المركزى المصري، ونجد مخطط سداد ١٧,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ ومبلغ ٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٣، ومن المفترض أن يكون آخر قسط يتم سداده من الديون الخارجية الحالية بعد ما يقارب ٥٠ عاماً

ويؤكد الشافعى على أهمية النظر فى مسببات الاقتراض، بحيث يكون الاقتراض مرتبطا بالاستراتيجية العامة للمنظومة الاقتصادية، كما يتعين تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات المباشرة والتى تساهم فى ضخ الأموال إلى الأسواق المصرية لإقامة مشاريع إنتاجية تكون لها قيمة مضافة للاقتصاد، لتكون بديلاً عن الاقتراض.

فى الحدود الآمنة

وبحسب الخبير الاقتصادى جون لوكا، ارتفع الدين الخارجى لمصر منذ العام ٢٠١٧ وحتى الآن بنسبة ٦٥,٧٪ من ٨٢,٩ مليار دولار نهاية ٢٠١٧ إلى ١٣٧,٤ مليار دولار فى الوقت الحالي، بمتوسط زيادة سنوية يبلغ نحو ٩ مليارات دولار، بما يعادل ارتفاعاً سنوياً بنسبة ١١٪، كما تشير بيانات البنك المركزى إلى أن الدين الخارجى زاد خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، نحو ٣ مليارات دولار مقارنة بالربع الثالث من العام المالى الماضي، وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلي الإجمالى نحو ٣٤,٧٪، لكن لا يزال فى الحدود الآمنة طبقاً للمؤشرات الدولية.

ويضيف: " يختلف الوضع من دولة إلى أخرى بالنسبة إلى استخدامات الدين الخارجى ومكوناته، لكن عام ٢٠٢١ شهد ارتفاعاً فى نسبة الدين العام فى العالم أجمع بسبب جائحة كورونا ومتحوراتها وتوقف حركة التجارة العالمية، بالإضافة لارتفاع أسعار الطاقة والتغيرات المناخية".

ولم تكن مصر بعيدة عن العالم، فقد عانت خلال العام الماضى من ارتفاع الدين العام الطويل والقصير الأجل، رغم محاولات الحكومة لخفضه، ولكن حاجة مصر للاقتراض كانت أقوى لزيادة حجم الاستثمارات وتحريك عجلة الإنتاج.

ويتابع أن معظم الحكومات فى العالم لديها ديون، ولكن الأهم هو كيفية إدارة الدين، وأن يبقى فى الحدود الآمنة، ويعتبر عبء الفوائد هو التحدى الأبرز فى ارتفاع الدين الخارجي، وخاصة إذا كان الدين طويل الأمد، لذلك تعمل الحكومة على تنفيذ استراتيجية تستهدف إطالة أمد فترة الدين، وخفض تكاليف الفائدة.

ويتساءل لوكا هل تذهب الديون لمشروعات بلا عائد أم تذهب لمشروعات تحقق عائدا على الحكومة؟ ويضيف أن الأصل هو عدم الاقتراض لكن فى حالة الضرورة يجب تقييم التكلفة والعائد لضمان حد أدنى من جودة الموازنة العامة، مع ضمان إنفاق يغطى جزءا من تكلفة الدين، وكلما زاد النمو الاقتصادى تزيد إيرادات الموازنة العامة للدولة، مع وضع حلول محلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

مفاهيم خاطئة

من جانبه يرى الباحث الاقتصادى والمحلل الفنى أسامة زرعي، أن الدين العام وتداعياته السلبية من الأمور المقلقة وغير المريحة للحكومات وصانعى القرار والسياسة الاقتصادية والمالية فى كافة الاقتصادات على اختلاف أيديولوجيتها الاقتصادية والسياسية، وهذه الإشكالية دائما ما تكون مثار قلق دائم للمواطنين، على خلفية التخوف من نقل أعباء تلك القروض إلى الأجيال القادمة، فضلا عن التداعيات السلبية على الأحوال المعيشة لهم، نتيجة نقص الموارد المالية التى يتم تخصيصها للانفاق على الخدمات العامة الأساسية، بسبب توجيه تلك الموارد نحو سد العجز الكلى للموازنة العامة ، لسداد أقساط القروض وخدمتها.

ويضيف: "على الرغم من أن التخوف له ما يبرره إلا أن هذا الأمر فى كثير من الأحيان قد يشوبه العديد من الإفتراضات أو المفاهيم الخاطئة والمغلوطة منها التركيز على قيمة الدين العام بشقيه المحلى والخارجى دون نسبته إلى العديد من المتغيرات الأخرى، مما يؤدى إلى وجود لبس شديد، يقود إلى حدوث مشاكل عديدة أخرى، فعلى سبيل المثال، دائما ما يتم مقارنة قيمة الدين العام منذ فترات طويلة سابقة بقيمة الدين العام الحالى وهذه مقارنة ظالمة "

ويتابع أن الحكومة نجحت فى خفض نسبة الدين العام المحلى والخارجى من أعلى مستوىَ ١٠٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ إلى ٨٧,٥٪ فى عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠، بعد تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، ثم عاد للارتفاع قليلاً ليصل إلى ٩١,٥٪ فى عام ٢٠٢٠ /٢٠٢١، بفعل جائحة كورونا، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٨٣٪ فى العام المالى ٢٠٢٢ /٢٠٢٣، حيث المستهدف تخفيضه إلى ٦٨٪ وهى قريبة من النسب المريحة والأمنة عالمياً، والمقدرة بين (٦٠٪ – ٧٠٪) وذلك كله فى ظل تصاعد مستمر لقيمة الدين العام بشقيه المحلى والخارجي.

ويرجع زرعى ارتفاع الدين العام لمصر إلى توجيه جزء كبير من القروض إلى الاستثمارات الحكومية، والتى ارتفعت بمعدل ١١٠٪ خلال ٢٠٢١، حيث قفزت من ٥٩٥ مليار جنيه (٣٨ مليار دولار) خلال ٢٠٢٠، إلى نحو ١,٢ تريليون جنيه (٧٩ مليار دولار) فى العام المالى الحالي، بزيادة ٦٥٦ مليار جنيه (٤١,٨ مليار دولار)، فضلاً عن زيادة حجم الإنفاق على البنية التحتية، وخطة التحفيز التى تبنتها الحكومة فى مارس ٢٠٢٠ لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة كورونا.

ورغم ذلك لا يزال الدين الخارجى فى الحدود الآمنة، إذ لم يتعد ٣٣,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى (الحدود الآمنة من ٣٠٪ الى ٥٠٪) رغم الآثار السلبية للأزمة التى سببتها جائحة كورونا.

خطط الحكومة

ومن جانبه يرجع د. محمد عبد الهادى خبير أسواق المال، تقدم مصر بطلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي، إلى المعاناة التى تعيشها كافه دول العالم من ركود تضخمي، نتيجه لما حدث من انخفاض سلاسل الإمداد والتوريد وارتفاع الأسعار الناتجة عن الحرب الروسية الاوكرانية.

ويضيف:" ترتب على ذلك خروج الأجانب من كافة الأسواق الناشئة، بالإضافة الى توقف مصدر من مصادر النقد الأجنبي، وهو السياحة، وبالتالى تحاول مصر المحافظة على معدلات الاحتياطى الأجنبى فى ظل مواجهة ارتفاع الأسعار والتضخم العالمي".

ويتابع أن الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء وخفض عجز الموازنة، منها اصدار صكوك سيادية حتى نهايه عام ٢٠٢٢ محاولة منها للمحافظة على الوفاء بالتزاماتها، وفى رأيى أنه ليس كل دين سيئاً، لأنه يمكن توظيف الدين فى البنية التحتية والصحة والطاقة الإنتاجية التى تؤدى إلى تحقيق عوائد تغطى تكلفة الدين.

ويرى محمد عطا خبير أسواق المال أن الإقتصاد المصرى حقق أرقاما ومعدلات نمو جيدة خلال الفترات الماضية، وسط تحديات قوية كنتيجة لخطة الإصلاح الاقتصادى التى بدأتها مصر وحققت أهدافها لذلك فإن الدولة المصرية وما تمتلكه من ثقة بالغة من دائنيها لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها دون تخوف.

وعن المدى الزمنى لسداد أصل الدين وفوائد الدين، يقول إن الحكومة كانت تخطط بالفعل لخفض معدلات الدين الخارجى وزيادة معدلات النمو لتقليل مدد سداد الديون، غير أن الأزمات العالمية ممثلة فى ارتفاع التضخم والحرب الروسية الأوكرانية، أوجدت صعوبات كبيرة نحو تحقيق ذلك.

ويضيف أن الحكومة تسدد ديونها على فترات زمنية طويلة بمعدلات فائدة منخفضة، كما أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولى لطلب قرض جديد لا يهدف إلى توفير نقد أجنبى أو سيولة دولارية فى الوقت الحالى وإنما بمثابة شهادة دولية بصلابة وقوة الإقتصاد المصرى وقدرته على تجاوز الأزمة الحالية، كما تعد أداة جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية مرة أخرى، بعد تخارج النقد الأجنبى خلال الفترات السابقة .

وبحسب أشرف غراب ، الخبير الاقتصادي، فإن الاحصائيات الرسمية تؤكد أن الوضع فى مصر مستقر ولا زال الإقتراض فى الحدود الأمنة طبقا للمؤشرات الدولية ووفقا لتصنيف صندوق النقد الدولى حيث قدرت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣٢٪، إضافة إلى أن الديون قصيرة الأجل لا تتعدى نسبة ٨,٨٪ من إجمالى الديون الخارجية.

ويضيف أن نسبة الدين العام منذ ٥ سنوات كانت تقدر بنسبة ١٠٨٪ من الناتج المجلى الإجمالي، وبفضل السياسة الناجحة وصلت قبل جائحة كورونا إلى ٨٧٪ ثم بسبب الجائحة ارتفعت لـ ٩١٪، ثم انخفضت تدريجيًا إلى ٨٣٪ نهاية العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وفقا للأرقام الرسمية، وكان من المستهدف تخفيضه إلى ٦٨٪.

ولفت غراب إلى أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فى بيان لها توقعت أن يصل حجم الناتج المحلى الإجمالى لـ ٧,٩ تريليون جنيه بنهاية العام الحالي، بزيادة فى الناتج تبلغ ٨١٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنسبة تقدر بـ ١١,٥٪، إضافة إلى توقعاتها بزيادة معدلات نمو الاقتصاد خلال العام المالى الحالى ما بين ٦,٢٪ إلى ٦,٥ ٪.

ويؤكد ذلك على قوة الاقتصاد المصرى ، وقدرته على سداد الديون الخارجية وفق الخطة التى وضعتها الحكومة رغم الأزمات الاقتصادية العالمية.

تحدى كبير

ويعتبر المستشار الاقتصادى خالد اسماعيل ، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع أن قضية الدين العام من القضايا الاقتصادية التى تمثل تحدياً كبيراً على كافة المستويات، وهناك التزام من مصر بسداد استحقاقات الدين كما حدث طيلة فترات تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى وفترة كورونا، وهو ما يؤكد الكفاءة فى إدارة ملف الديون الخارجية.

ويضيف أن هناك خطة لسداد الدين الخارجى لعشر سنوات قادمة معدة من الحكومة والبنك المركزى المصري، ومن المفترض أن يكون آخر قسط يتم سداده من الديون الخارجية الحالية بعد مايقارب ٥٠ عاماً، ومع تدفق الاستثمارات الخليجية، بدأنا نلمس صمود الاقتصاد المصرى أمام الأزمات الاقتصادية والتى يعانى منها الاقتصاد العالمي، ومع تبعات الحرب الروسية الأوكرانية ونحن كنا مازلنا فى فترة التعافى من آثار وباء كورونا.

ويتابع اسماعيل أنه كان من نتائج المتغيرات الاقتصادية العالمية، أن أقدمت الحكومة على تعديل الموازنة العامة ٢٢/٢١ ليكون العجز ٦,٩٪ بدلا من ٦,٧٪ وهى من العوامل التى تدفع لطلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وهنا يتعين القول أن معظم الدين المستحق على مصر يسدد بعد فترة طويلة، ولكن لابد من وضع آلية لعدم تحميل الأجيال القادمة أعباء الفترة الحالية.

وهنا نؤكد على أهمية النظر فى مسببات أى قرض فى إطار ربط الاستراتيجية العامة للمنظومة الاقتصادية والتأكيد على تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات المباشرة التى تساهم فى ضخ الأموال إلى الأسواق المصرية ولإقامة مشاريع إنتاجية تكون قيمة مضافة للاقتصاد وبديلاً ولو جزئيا عن الاقتراض.

تحقيق: بسمة رمضان

عاصفة بوح

تنبهوا لعظمة الفن وخطورته

وفاء الشيشيني

يقولون إن الصورة بألف كلمة .. تغنيك عن الكلمات والوصف .. تتكلم هى بلغتها الخاصة وتلقى بالحقيقة صاخبة فى وجهك ، لا تكذب ولا تتجمل ، تعترف بما يحدث وتترك لك وحدك تصنيفها بما يوافق قناعاتك.. ولكنك لا تستطيع أن تتكرها.

تخيل ما تستطيع أن تفعله الصورة بنا.. فما بالك بالصورة المتحركة ، بالفن الحي النابض بحياتنا وحياة الآخرين ، المتأنى بالوقت ليوصل لنا افكارا وأحداثا نابضة بالحياة والكلمات والموسيقى ، بشخصيات تعيش وتتحرك وتتفاعل ، بأحداث قد تمر بك مرور الكرام، ولكن يأتي الفن ليلقى عليها الضوء ويثير اهتمامك بحدث معين ، لتفهم اكثر .. بعدها تستنكر وترفض ، او تتعاطف وتدافع وتدعم .. او تستعد من الشيطان الا يصيبك الله بما قضى به على الآخرين!

هذا هو دور الفن والإعلام المرئي .. يتفوق على الأدب والفكر المكتوب بأنه أسهل في الاستيعاب ، لأنك تتلقى المعلومة جاهزة سلسة ، تتسلل إلى وجدانك بدون مجهود يذكر. مضطجع أنت على كرسيك أو أريكتك ، مسترخ لتصل الفكرة إلى عقلك بخفة ودلال.. قد تكون قد مرت عليك مرور الكرام، فى الجريدة أو جملة في كتاب او بوست فى وسائل التواصل الاجتماعى .. ولكن يأتى الإبداع ليوصلها لك ويجبرك على التفاعل!

ولأننا فى رمضان ، شهر المسلسلات المكثفة ، يتسابقون لينالوا اهتمامك ورضاك إن أمكن ، ولكثافة المشاهدة ، فإنها فرصة لإلقاء الضوء على ما يحدث فى حياتنا من تغييرات مذهلة ، تجعلنا نجد صعوبة فى التعرف على المجتمع الذى تعايشنا معه لعقود ، ولكننا أصبحنا غرباء عنه نحن جيل الآباء ، فالتغييرات سريعة و متلاحقة وتؤدى أحيانا إلى تواجه الأجيال وتبادل الاتهامات.

ذلك رجعى متجمد ، لا يريد مسايرة الواقع حتى إن لم يفهمه ، وذاك متمرد ثوري منقلب على حياة لم تتجدد لعقود ، ليأتي هذا الجيل ويعوض كل ما فاته ويحملنا معه إلى آفاق مستقبل مختلف لا يستقر على حال ولو لشهور ، تسانده تكنولوجيا متطورة ومعفرتة لا تهتم بما يصيب حياة الناس وقيمهم والمبادىء الخالدة التى لا يجب ان تتغير .. يحولهم إلى روبوتات عملية مادية ، تخاصم كل ماهو إنسانى حتى يأتي وقت ، كما تنبأ الفن فى أفلام عديدة ، لتسيطر علينا تلك الآلات الجامدة الحديدية بعدما تكون قد ملكت فكرها وإرادتها الخاصة، لتحولنا نحن صانعيها إلى عبيد وملك يمين لها ان قدرت!!

ترى ماذا يمكن أن يؤهلنا الفن له؟ أرايت رسالته التحذيرية من خطورة المستقبل إذا لم ناخذ حذرنا من الآن!

إنها ثورة الأفكار التي تتجسد لنا حياة حقيقية ، تمشى على قدمين مثلنا وتفرح وتحزن وتتعذب وتعانى وتغير شكل الحياة ، لتراها حقيقة أمامك ، متمثلة في أناس مثلك ، لترى بأم عينيك ، حياتك وهى معروضة أمامك إذا حدث ماتنبأ به العلماء والمفكرون ، حقيقة صادمة بتفاصيلها الحياتية .. ربما تحفزك لتقوم وتطالب أولياء الأمر أن ينقذوا مايمكن إنقاذه وهذه هي عظمة الفن عامة والسينما والتليفزيون خاصة!!

وربما يكون التليفزيون قد سحب البساط من تحت قدمى السينما ، لأنه يأتي إليك بدون استئذان حتى عتبة كنبتك ، يتسلل إليك يوما بعد الآخر فى نفس الميعاد.. يمنيك بأحداث مشوقة تتشلك من مللك وروتين حياتك.. أو تشجعك على قبول مايرفضه ضميرك ، أو تصحح لك مفاهيم تصورت نبلها لتكشف أنها ضد أي نبل تصورته فى حياتك الماضية .. سلاح خطير لأنه يؤثر مباشرة على مشاعرك وعقلك.. فهذا حاكم ظالم يتوجب الخروج عليه ، وذلك فاسد مقيم وهارب من القانون أو متامر مع من يحميه من أي عقاب ، وذلك زوج متعدد العلاقات يحميه مجتمع يغفر كل شيء لجنسه المهيمن على الكون ، وتلك امرأة لعوب لا شرف لها، لا تستحق ما منحته لها الحياة من كرم ، وذاك عالم مجنون يريد فناء العالم إلا سفينة نوحه الخاصة ، ليبدأ عالم جديد لايحلم به إلا هو وحده ، وتلك افكار مستقبلية تتنبأ بأوبئة أو بالعيش فى كواكب أخرى أو عوالم كانت خفية عنا ، لتثبت لنا اننا لسنا وحدنا الجنس العاقل المفكر ونكتشف ضالتنا رغم غرورنا الطاغى وظلمنا لبعضنا ، أو حاشا لله انكارنا للألوهية و زهونا بعقل هو منحة الرحمن لننكره به ونرفض تعاليمه و لغباثنا نخرج أنفسنا من رحمته!

أرأيتم روعة وخطورة الإبداع ورسالته المتسللة إلى حياتنا بنعومة ومكر، لتغير وتبدل وتجري إحلالا وتجديدا لقيمنا وأفكارنا وقناعاتنا ..فلنحذر محتوى تلك الرسالة ، إنها لو تعلمون عظيمة وخطيرة في آن واحد!!